

الى جانب اراضي الدولة ، كانت الاراضي المفروزة والمقسمة بين عامسي ١٩٣٣ و ١٩٤٣ قد بلغت ٣٨٤٦٦٢٣ دونم شملت ٢٣٣ قرية باتت حدودها مستقرة في هذه الفترة (٤٥) .

اما حجم متوسط الحيازة الزراعية في البلاد ، فقد اشارت دراسة على عينة من ٢٠ قرية ( لعام ١٩٣٦ ) ان متوسط الحيازة الزراعية الواحدة في المناطق المرتفعة توازي ٤٠ دونما ، ويوازي هذا المتوسط في المناطق المنخفضة ٦٠ دونما ، فيما كان في المناطق المحاذية للصحراء ١١٠ دونمات للحيازة الواحدة (٤٦) .

لقد قدر مسجل الاراضي في البلاد ، انه يوجد كمتوسط مالكين اثنين للارض في العائلة الواحدة ، ووفقا لهذا التقدير يكون متوسط حجم الحيازة للعائلة الواحدة : ٨٠ دونما في المرتفعات و ١٢٠ دونما في الاراضي المنخفضة ، و ٢٢٠ دونما في الاراضي المحاذية للصحراء (٤٧) .

واذا اخذنا هذه التقديرات بثقة ، فان هذه الارقام هي دون تقديرات حكومة فلسطين لمساحة الارض الكافية لاعالة المزارع وعائلته . اي ان متوسط الحيازة هو دون مستوى المعيشة العادي .

اما تقديرات نهاية عام ١٩٤١ ، فقد اظهرت اتجاها نحو تدني متوسط حجم الحيازة فقد وجد انها توازي ٥٤ دونما للعائلة ، اما في القرى الشرقية فقصد كان متوسط الحيازة يوازي ١٠٨ دونمات (٤٩) ، حيث نسبة هطول الامطار ضعيفة وحيث التربة اقل خصوبة ومواتاة للزراعة .

كانت حيازة الاراضي ( كما يلاحظ هيرشلاخ ) متأزمة في شرقي الاردن ، « وعلى وجه خاص في المنطقة الجبلية في الجزء الشمالي من البلاد ، كما يشهد بذلك العدد الكبير من الحيازات الصغيرة ، والضياح الكبيرة التي تملكها قلة » (٥٠) .

وتظهر ضرائب الارض بشكل غير مباشر هذا التفاوت الواسع بين الملاكين الصغار والكبار ، فمن مجموع الملاكين الزراعيين ( وعددهم ٤١٧٣٩ مالك ) كان ٧١ ٪ منهم يدفع ضريبة ثقل عن جنيته فلسطيني ، فيما ٢٥ ٪ يدفعون ضريبة

(٤٥) كونيكوف ، المصدر نفسه ، ص ٣٧ ( جدول ) .

(٤٦) كونيكوف ، المصدر المذكور انفا ص ٣٨ عن Annual Report 1936, P:326.

(٤٧) تقدير كيركبرايد المعتمد البريطاني ، رده كونيكوف ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٤٨) راجع وليبول ، المصدر نفسه ، ص ٦٢-٦٣ .

(٤٩) تقدير وليبول ( في غير المصدر السابق ) رده كونيكوف ، المصدر نفسه ص ٣٨ .

(٥٠) راجع هيرشلاخ ، مصدر مذكور انفا ص ٣٣٢-٣٣٣ .